

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان
جمهورية مصر العربية
أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة ٧٤)

البند ١٠٩
"تدابير مكافحة الإرهاب الدولي"

Check against delivery

يُرجى المراجعة عند الإلقاء



السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة للجمعية العامة في دورتها الحالية، كما أهني أعضاء هيئة المكتب الموقرين على انتخابهم في عضوية هيئة المكتب، متمنياً لكم ولهم التوفيق والسداد في أداء المهام الكبيرة المنوطة بكم خلال هذه الدورة. كما أؤكد دعم بلادي التام لكم في الاضطلاع بهذه المسئولية، واستعدادنا لتقديم أي مساعدة قد تُطلب، فضلاً عن الإسهام الإيجابي في النقاشات الخاصة بمختلف بنود اللجنة.

السيد الرئيس،

تؤيد مصر بيان زامبيا نيابةً عن المجموعة الأفريقية، وبيان وفد المملكة العربية السعودية نيابةً عن المجموعة الإسلامية، وكذا بيان إيران نيابةً عن حركة عدم الانحياز. كما يتقدم وفدنا بالشكر للسكرتارية على إعداد التقرير محل العرض A/74/151، الذي يستعرض جهود الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في تنفيذ الفقرة ١٠ (أ) و(ب) من الإعلان الخاص بإجراءات القضاء على الإرهاب الدولي المرفق بقرار الجمعية العام 60/49.

السيد الرئيس،

كشف تقرير السكرتير العام بوضوح وفره التدابير الوطنية والإقليمية والدولية الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي، سواء من تشريعات وطنية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة (لم يحتوي التقرير جميعها بطبيعة الحال)، أو وثائق قانونية دولية، حيث حصر التقرير ٥٤ وثيقة قانونية دولية، ١٩ منها عالمية الطابع، في مقابل ٣٥ إقليمية الطابع. ومع ذلك، فنحن لا نزال في أمس الحاجة لتحريك النقاش الخاص بالاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب للأمام، والتوافق على نقاط الخلاف التي لا تزال غير محسومة اتصالاً بتعريف الإرهاب، بما يحكم الإطار الاتفاقي الدولي المنظم لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تُجدد مصر دعوتها لعقد المؤتمر الدولي حول الإرهاب الذي أصبح ضرورة ملحة لحسم النقاط الخلافية بالاتفاقية الشاملة على مستوى سياسي رفيع، ونتطلع لأن تشهد هذه الدورة تقدماً ملموساً بالنسبة للاتفاقية الشاملة والمؤتمر الدولي.

السيد الرئيس،

تؤمن مصر بأن مجابهة ظاهرة الإرهاب الدولي، بصورها الحديثة التي تشمل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، لا تتأتى إلا عبر مقاربة شاملة، تقوم على إرساء ركائز الدولة الوطنية، وتدعيم أجهزة إنفاذ القانون بها، والمواجهة المادية لكافة التنظيمات الإرهابية دون إستثناء، ومحاسبة الدول التي توفر الدعم والملاذات الآمنة لها، وضمان المحاسبة القانونية لكافة العناصر المتورطة في مختلف الأنشطة الإرهابية، وذلك بالتوازي مع مكافحة الخطاب الإرهابي والمتطرف، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة ومحاربة الفقر على نحو ما تضمنه بيان المجموعة الأفريقية، بما يغلّق الباب أمام التنظيمات المتطرفة والإرهابية لتجنيد عناصر جديدة والتغريب بالشباب والشابات. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أهمية عنصر تحقيق حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب، وتوفير الرعاية اللازمة لهم، وهو عنصر تهتم بلادي به بشكل أساسي حيث كانت من الدول المؤسسة لمجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي هنا التركيز على بعدين توليهما الدولة المصرية أهمية خاصة:

البعد الأول هو ضرورة تعزيز الجهود الدولية لتجفيف الموارد المالية للتنظيمات الإرهابية سواء ذات المصدر غير المشروع المرتبطة بأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو ذات المصدر "المشروع" التي تعتمد على توظيف بعض المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والإغاثية والدعوية كـ"ستار" لجمع التمويل الداعم للفكر المتطرف المؤدي للإرهاب. وفي هذا الصدد، فقد نظمت مصر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب حدثاً جانبياً رفيع المستوى يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ حول "مكافحة تمويل الإرهاب" على هامش أعمال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي مثل قيمة مضافة في تبادل وجهات النظر لتدعيم جهود مكافحة تمويل الإرهاب.

أما البعد الثاني فهو البعد الخاص بمواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والفكر المتطرف المؤدي للإرهاب باعتباره عنصراً جوهرياً في التعامل الشامل مع ظاهرة الإرهاب وأحد إجراءات الوقاية الضرورية. وفي هذا الصدد، فقد أطلق السيد رئيس الجمهورية مبادرة لتجديد وتصويب الخطاب الديني منذ أكثر من أربع سنوات، ويعمل الأزهر الشريف ومرصدي الأزهر ودار الإفتاء لدحض التفسيرات المتطرفة للدين والفتاوى التكفيرية المنحرفة في إطار صياغة خطاب مضاد counter-narrative يستند إلى القيم الصحيحة والفهم السليم للدين. وفي إطار

الاهتمام الكبير الذي توليه مصر لهذا البعد، واستكمالاً لجهودها في تطوير المواجهة الدولية للأيديولوجيات الإرهابية بعد اعماد قرار مجلس الأمن 2354 (2017) أثناء عضوية مصر بمجلس الأمن، تعمل مصر حالياً على استضافة مؤتمر دولي رفيع المستوى خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ حول "المقاربة الشاملة لمواجهة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدي للإرهاب" بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمكافحة للإرهاب، الذي أستغل هذه المناسبة للإعراب عن التقدير للجهود الكبيرة الذي يضطلع بها تحت رئاسة وكيل السكرتير العام "فلاديمير فورونكوف" في الاضطلاع بالولايات المنوطة به من جانب الجمعية العامة.

السيد الرئيس،

تتطلع مصر بإيجابية للدورة الثانية من أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المقرر عقده في شهر يونيو ٢٠٢٠، الذي سيشتمل على العديد من الفعاليات أهمها المراجعة السابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمؤتمر الثاني رفيع المستوى لرؤساء هيئات ووحدات مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تؤكد مصر أن المسؤولية الرئيسية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب من خلال المقاربة الشاملة سابقة العرض تقع على عاتق الدول ومؤسساتها المختلفة التي لا يجوز اختزالها، مع عدم وجود ما يحول من تدعيمها والإضافة لها من جانب مؤسسات المجتمع المدني المعنية وفقاً للنظام القانوني الداخلي المعمول به في كل دولة.

السيد الرئيس،

بينما تقوم أجهزة إنفاذ القانون المصرية بمهمتها اليومية في التصدي ببسالة للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار وترويع المواطنين، مع قيام مؤسسات الدولة الأخرى بمجابهة الإرهاب كل في نطاق اختصاصه وفقاً للمقاربة الشاملة، تظل مصر ملتزمة بالتفاعل الإيجابي في إطار الأمم المتحدة لتعزيز أطر التعامل مع ظاهرة الإرهاب الخبيثة، بهدف القضاء عليه نهائياً، إدراكاً لعالم أكثر أمناً وأماناً، يساعد الشعوب على تحقيق آمالها وتطلعاتها المشروعة للتنمية الشاملة والرفاهية.

شكراً السيد الرئيس.